OIC/3-WCOD/2010/DEC.

بيان طهران

الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة
في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
" المرأة والأسرة والاقتصاد "

طهران ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية

13 – 15 محرم 1432هـ
الموافق: 19 – 21 ديسمبر 2010م

بـيـان طهـران

الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة
في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

" المرأة والأسرة والاقتصاد "

طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية
13 – 15 محرم 1432، (الموافق 19 – 21 ديسمبر 2010م)

1- نحن، المشاركين في الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقدة تحت شعار " المرأة والأسرة والاقتصاد " في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة من 13 إلى 15 محرم 1432هـ (الموافق 19- 21 ديسمبر 2010)، نسعى إلى تعزيز دور المرأة في مجال التنمية الأسرية والاقتصادية للمجتمعات المسلمة.

2- نشيد بالجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ برنامج العمل العشري الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة عام 2005 والذي يشير إلى ضرورة الإسراع في وضع العهد الخاص بحقوق المرأة في الإسلام طبقا للقرار رقم 27/60-س وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (1990).

3- نؤكد ضرورة تنفيذ مقتضيات القرار رقم: 32/3-ث (ب) بشأن "المرأة ودورها في تنمية المجتمع الإسلامي" والصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في صنعاء بالجمهورية اليمنية عام 2005 والذي يشير إلى عقد مؤتمر وزاري من أجل معالجة مسألة " توفير الفرص للنساء في شتى مناحي الحياة الاجتماعية ".

4- نستعرض حصيلة الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر الوزاري حول النهوض بدور المرأة في المجتمع المسلم واللتين عقدتا على التوالي في كل من اسطنبول بتركيا يومي 20 و 21 نوفمبر 2006، والقاهرة بمصر يومي 24 و 25 نوفمبر 2008 ونؤكد مجددا برنامج عمل منظمة المؤتمر الإسلامي حول تنمية المرأة ونرحب بإنشاء منظمة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي معنية بالنهوض بالمرأة ومقرها في القاهرة، وندعو جميع الدول الأعضاء للإسراع بعملية المصادقة على نظامها الأساسي وفقا لجميع المبادئ

والالتزامات المشار إليها التي تمت الموافقة عليها في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي.

وطبقاً لجميع المبادئ والالتزامات المتفق عليها خلال مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة والتقرير الأخير للأمين العام،

5- إننا واعون بأن ثمة تحسينات قد أدخلت على الإطار القانوني المتعلق بحقوق المرأة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لكننا نقر في الوقت ذاته بأنه مازالت هنالك الحاجة لإحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بالتشريع والتنفيذ. ونعرب في هذا الصدد عن ضرورة وضع مؤشرات للتقييم والتتبع.

6- نؤكد مجددا أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعكس تنوعا دينيا وثقافيا داخل مجتمعاتها تضمن الحقوق المتساوية للنساء كافة دونما إقصاء بدوافع الدين واللون.

7- ندرك أهمية الحوار بين النساء المسلمات وغير المسلمات وأن التعاليم الإلهية وقيم الدين الإسلامي تتوافق مع تعاليم وقيم الديانات الأخرى، ونبرز أهمية انخراط المرأة في الحوار بين الأديان.

8- نعتمد آلية تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي للنهوض بالمرأة.

9- ندعو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تحسين وسائل التعاون على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف وذلك من أجل تعزيز وضعية المرأة استنادا إلى المعرفة والممارسات المشتركة، وكذلك من خلال التعبئة السليمة للموارد. ولن يتسنى تحقيق التقدم في مجمل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلا من خلال توفير الفرص المتكافئة والموارد للجميع.

10- نؤكد أن النهوض بالمرأة وتعزيز دورها داخل الأسرة والمجتمع عامل رئيسي للتنمية داخل المجتمع وأنه لن يتسنى إحراز تقدم يذكر إذا ما ظلت المرأة، التي تشكل نصف المجتمع، خارج المسار الرئيسي للمجتمع وعدم استفادتها من الفرص مثل المساواة في التعليم والرعاية الصحية والتشغيل وحمايتها من العنف ومشاركتها في عملية صناعة القرار في المجتمع وضمان حقوقها.

11- إننا ندرك النقائص التي تشوب المؤشرات الحالية حول التنمية في العالم ونوصي باستكمال هذه المؤشرات حتى تؤخذ في الاعتبار الخصوصيات الإسلامية والتنوع الثقافي وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف من ضمنها تعزيز وضعية المرأة في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية.

12- إننا ندرك أن التعاليم الإلهية والقيم الإسلامية قد نصت على جميع الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية للمرأة ضمن عملية بناء المجتمع الإنساني المثالي وأنه يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومراعاة الدور الفعال الذي تضطلع به المرأة.

13- إننا إذ نشدد على أن النهج الإنمائي في الإسلام يرتكز على مبدأ النهوض بالفرد للارتقاء في نهاية المطاف بالمجتمع عملا بالتعاليم الإلهية، نؤكد عدم قابلية الأخلاق والعدالة للانفصال عن عملية تنمية البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

14- إننا إذ ندرك أن التنمية الشاملة المستدامة يمكن الوصول إليها من خلال المنهجية الإنمائية المرتكزة على العنصر البشري؛ فإننا نشدد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام والعناية في أدبيات التنمية للدور المركزي الذي تضطلع به المرأة التي تتبوأ مكان الصدارة بالنسبة لأهم وحدة اجتماعية، ألا وهي الأسرة، في تنشئة الأجيال الصاعدة.

15- وإننا إذ ندرك كذلك الدور الهام والخلاق للمرأة داخل الأسرة في إشاعة روح الإيثار ومحبة الغير والتنشئة السليمة للأبناء فإننا نؤكد على ضرورة التخطيط السليم لتعزيز دور المرأة داخل الأسرة واحترامه.

16- وإننا إذ نأخذ في الاعتبار الدور الذي تضطلع به المرأة في تدبير عملية الاستهلاك داخل أسرتها فإننا نشدد على الدور الفعال الذي بوسع المرأة النهوض به لإصلاح النمط الاستهلاكي لأفراد أسرتها وتنشئتهم تدريجيا على الممارسات الاستهلاكية المستديمة، بواسطة الوسائل الإعلامية والمناهج الدراسية.

17- نشدد على الدور الحاسم للتربية والتعليم، بما في ذلك التعليم المهني للجميع، وخاصة فيما يتعلق بتنمية المرأة والفتاة عموما والقضاء على الفقر، وعلى ضرورة معالجة المسألة التربوية ضمن إطار القضاء على الفقر.

18- ندعو الحكومات إلى اتخاذ التدابير والترتيبات اللازمة بغية تعزيز العملية التربوية لفائدة المرأة واستفادتها من العلوم ومن تكافؤ الفرص في هذا الشأن وضمان تحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذ تدابير عدة من ضمنها تعزيز حوافزها وثقافتها.

19- إننا، إذ نشدد على الدور الذي تضطلع به المرأة فيما يتعلق بالصحة الشخصية ورفاهية أفراد أسرتها، فإننا نحث الحكومات على تأمين الصحة الفردية والبيئية والمهنية للمرأة، ولاسيما من خلال زيادة التوعية مع مراعاة القيم

الإلهية لفائدة المرأة والفتاة وتعزيز البرامج الصحية وتوفير الفرص الصحية المتكافئة للحصول على العناية الصحية وخدمات الصحة الإنجابية للمرأة.

20- نؤكد مجددا الدور الذي تضطلع به المرأة في صون الموارد البيولوجية والطبيعية وحمايتها وتدبيرها بشكل سليم وعلى نحو يقدر النعم الإلهية وذلك من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

21- نقر بأن التأثيرات السلبية الشديدة للأزمة المالية العالمية على المرأة، ومن ضمنها الفقر في سائر البلدان في مجال الأمن الاقتصادي، ولاسيما فيما يتعلق بتراجع المؤشرات في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، باتت تتطلب المزيد من الاندماج والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك من أجل اعتماد وتنفيذ سياسات وقائية للاقتصاد الأسري مع التركيز بشكل خاص على المرأة والطفل باعتبارهما أضعف الفئات الاجتماعية.

22- إننا ندرك أن العالم الإسلامي يواجه تحديات كبرى تستلزم السعي على نحو مشترك لحلها ضمن إطار القواسم المشتركة للثقافة والحضارة الإسلامية.

23- إننا، إذ ندرك الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في صون مؤسسة الأسرة وحمايتها ودور الأسرة في توفير الطمأنينة للفرد والمجتمع في البلدان، وإذ نشجع الجهود التي تروم توفير فرص العمل للمرأة بما يطور القدرة على الابتكار لديها ويعزز مواهبها، نشدد على اعتماد سياسات تقي من كل ضرر قد ينشأ بسبب تشغيلها، وذلك اعتبارا للدور المتفرد للمرأة داخل الأسرة.

24- إننا إذ نشدد على الدور والمسؤولية التي تضطلع بها المرأة والرجل والأولاد والبنات داخل الأسرة والمجتمعات نشجع في هذا الصدد الرجال والأولاد على مواصلة اتخاذ مبادرات إيجابية للقضاء على التنميط الجنساني وذلك من أجل الإسهام في القضاء على الفقر ومكافحة العنف ضد المرأة.

25- نشدد على أن جميع أشكال العنف ضد المرأة تتناقض مع الحقوق التي يقرها الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان سواء في المنزل أو مكان العمل أو في المجتمع. ونؤكد أن العنف ضد المرأة يحدث في أشكال مختلفة في المجتمعات المتقدمة والنامية، ونؤكد أيضا احترام الكرامة الإنسانية للمرأة ومنع العنف ضدها بجميع أبعاده الجسدية والعقلية وذلك من خلال وضع تشريع خاص.

26- نشدد على الحاجة الملحة لتوفير الفرص للمرأة لتشجيعها على المشاركة في عملية صنع القرار في المجالات المرتبطة بالتقدم السياسي والرقي الاجتماعي.

27- نوصي بأن تعمل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي جنبا إلى جنب من أجل وضع خارطة طريق للمساعدة في تنظيم حركة عالمية ترمي إلى إحياء حقوق البشر وخاصة المرأة، ونقر أن هذا التدبير الهام يستلزم تعاوناً وتشاوراً بين النخب والمفكرين من كافة الدول.

28- مع كل الاحترام للنساء البارزات في سائر الأديان السماوية، نؤكد على ضرورة إبراز أولئك النساء البارزات كمصدرٍ لإلهام المرأة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي شتّى أرجاء العالم باستخدام وسائل الإعلام الدولية استخداما كاملا.

29- إننا، إذ نشيد بمساعي الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لعقد دورات خاصة لها، نرى ضرورة اعتماد سياسات تنفيذية للنهوض بمكانة سيدات الأعمال المسلمات، باعتبار ذلك إجراء ضروريا من أجل المزيد من التعزيز للعلاقات التجارية بين الدول الإسلامية.

30- نرحب بالمقترح الذي تقدمت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنشاء فريق خبراء حكومي في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لصياغة معاهدة "حقوق المرأة في الإسلام"، ونوصي بأن يبت الاجتماع المقبل لمجلس وزراء الخارجية في هذا الأمر.

31- أخذنا علما بالمقترح الذي تقدمت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنشاء واحتضان "مركز منظمة المؤتمر الإسلامي للبحوث الأسرية" كمؤسسة علمية وبحثية.

32- إننا، إذ نعرب عن احترامنا لجميع الديانات السماوية، نندد بتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا ونعرب عن قلقنا من العواقب المترتبة عن الإساءة لقيم الأمة الإسلامية العظيمة.

33- إننا، إذ نؤكد مجددا على ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لحقوق المرأة المسلمة في البلدان الأخرى، لنعرب عن انشغالنا إزاء تجاهل حقوق المرأة المسلمة والنابعة من تمسكها بعقيدتها الإسلامية داخل دوائر التعليم والعمل والبيئة الاجتماعية.

34- نندد بجميع أشكال العقوبات الاقتصادية غير المبررة وذات الدوافع السياسية ضد جميع البلدان، وخاصة منها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي من شأنه أن يقوض رفاه الأسر وأمنها الاقتصادي في البلدان الخاضعة لهذه العقوبات.

35- إننا، إذ نشدد على أن سلامة وأمن أي بلد من البلدان الإسلامية مهم بالنسبة لسائر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فإننا نعرب عن دعمنا ومساندتنا لحقوق أبناء الشعب الفلسطيني ونطالب بإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة ونؤكد أن هجوم كيان الاحتلال الصهيوني على أسطول الحرية والحصار يشكلان في الواقع أبشع انتهاك لحقوق النساء والأطفال العزل في قطاع غزة.

36- وإذ نؤكد مجدداً أن القضية الفلسطينية قضية رئيسية بالنسبة للعالم الإسلامي، فإننا نطالب بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

37- نؤكد مُجدداً التزامنا بالتطبيق الكامل للقرار رقم 54/3 (2010) بشأن "إطلاق سراح النساء والأطفال الذين أُخذوا رهائن، بما في ذلك من تم سجنهم فيما بعد إثرَ نزاعاتٍ مُسلحة وجميع القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة. ونحث كافة الأطراف في نزاعات مُسلحة على التقّيد التام بمبادئ القانون الإنساني الدولي واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين ومكافحة أعمال احتجاز الرهائن.

38- إننا، إذ نعرب عن تعاطفنا مع الدول المتضررة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من الكوارث الطبيعية، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم مساعداتها الطوعية لهذه البلدان المحتاجة ونلتمس منها دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ ما يلزم من تدابير لتوفير الموارد المالية اللازمة لمد يد العون للمحتاجين، وخاصة منهم النساء والأطفال، في البلدان المعنية. وندعم ، في هذا الصدد، دور المرأة في مواجهة الكوارث وإدارتها.

39- نعرب عن تقديرنا للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لما يبذله من جهود في معالجة القضايا المرتبطة بالمرأة ودورها في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ونشيد بمواصلته لنشاطاته لتنسيق سياسات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل النهوض بمكانة المرأة وفقا للقيم الإسلامية.

40- نطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ حصيلة المؤتمر الوزاري الثالث حول شؤون المرأة ورفع تقرير بذلك إلى الدورة القادمة.

41- نرحب بالمقترحات التي تقدمت بها كل من جمهورية أذربيجان، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية كازاخستان ودولة الكويت لاستضافة الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عام 2012. ونطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تقديم مزيد من التسهيلات للمشاورات حول هذا الموضوع.

42- نعرب عن امتناننا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، حكومة وشعبا، على استضافة الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وعلى ما اتخذته من ترتيبات ممتازة من أجل ضمان نجاح أعمال هذا المؤتمر وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حظينا بها.

– – –